

بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان الدراسة

دور بلدية برما الجديدة التنموي في مجال السياحة وسبل تعزيزه

**The Developmental Role of Barma Al-Jadida Municipality in the Field of
Tourism and Ways to Enhance It**

إعداد الباحث:

عماد صالح مفلح السلامة

Imad Saleh Mufleh Al-Salamat

وزارة الإدارة المحلية

بلدية برما الجديدة

imad:Mohammadalfrehat@gmail.com

المخلص

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف إلى دور بلدية برما الجديدة التنموي في مجال السياحة وسبل تعزيزه، وذلك من خلال الكشف عن أبرز عوامل نجاح التنمية السياحية في مناطق البلدية، والتعرف إلى المتطلبات المستقبلية اللازمة لتعزيز التنمية السياحية، إلى جانب تحديد أبرز المواقع والمقومات السياحية التي يمكن استثمارها في دعم النشاط السياحي المحلي. ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمد الباحث المنهج الوصفي لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، من خلال جمع المعلومات والبيانات ذات الصلة وتحليلها للتعرف إلى واقع الدور التنموي لبلدية برما الجديدة في المجال السياحي وآفاق تطويره مستقبلاً. وتوصلت الدراسة إلى أن مناطق بلدية برما الجديدة تتمتع بمجموعة من المقومات الطبيعية والبيئية التي يمكن أن تشكل أساساً مهماً للتنمية السياحية، وفي مقدمتها محمية غابات دبين، وغابات دبين، وسد الملك طلال، والمناطق الحرجية والزراعية والمسارات الطبيعية. كما أظهرت النتائج أن نجاح التنمية السياحية يتطلب إدماج السياحة ضمن الخطط التنموية للبلدية، وتطوير البنية التحتية والخدمات السياحية، وتعزيز التعاون والتنسيق بين البلدية ووزارة السياحة والآثار ووزارة الإدارة المحلية والجمعية الملكية لحماية الطبيعة والقطاع الخاص والمجتمع المحلي، إلى جانب المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية. كما بينت الدراسة أن من أهم المتطلبات المستقبلية لتعزيز التنمية السياحية تطوير الخدمات والمرافق السياحية، وتشجيع الاستثمار السياحي، وتفعيل المسارات السياحية، وتعزيز الترويج للمواقع السياحية، وتوفير التمويل والتدريب اللازمين، وزيادة مشاركة المجتمع المحلي في النشاط السياحي. وأظهرت الدراسة أن محمية غابات دبين وسد الملك طلال يمثلان من أبرز المقومات التي يمكن أن تستند إليها بلدية برما الجديدة في بناء منتج سياحي محلي متكامل، مع ضرورة تحقيق التوازن بين استثمار هذه المقومات والمحافظة عليها. وأوصت الدراسة بضرورة إعداد خطة سياحية محلية متكاملة لبلدية برما الجديدة، وتطوير البنية التحتية والخدمات في المواقع السياحية، وتعزيز حماية محمية غابات دبين، وتطوير المنطقة المحيطة بسد الملك طلال، وتشجيع القطاع الخاص والمجتمع المحلي على الاستثمار في المشروعات السياحية، وتعزيز الترويج السياحي للمنطقة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

الكلمات المفتاحية: التنمية السياحية، الدور التنموي للبلديات، بلدية برما الجديدة، محمية غابات دبين، سد الملك طلال.

<https://jaspss.com>**Abstract:**

The present study aimed to identify the developmental role of New Burma Municipality in the field of tourism and ways to enhance it, by identifying the main factors contributing to the success of tourism development within the municipality's areas, determining the future requirements necessary to promote tourism development, and identifying the most prominent tourist sites and resources that can be invested in to support local tourism activities. To achieve the objectives of the study, the researcher adopted **the** descriptive approach due to its suitability to the nature and objectives of the study, through collecting and analyzing relevant information and data to identify the current developmental role of New Burma Municipality in the tourism sector and prospects for its future development. The study found that the areas of New Burma Municipality possess a range of natural and environmental resources that can provide an important foundation for tourism development, particularly Dibeen Forest Reserve, Dibeen Forests, King Talal Dam, as well as forested and agricultural areas and natural trails. The findings also indicated that successful tourism development requires integrating tourism into the municipality's development plans, improving tourism infrastructure and services, and strengthening cooperation and coordination among the municipality, the Ministry of Tourism and Antiquities, the Ministry of Local Administration, the Royal Society for the Conservation of Nature, the private sector, and the local community, in addition to preserving natural and environmental resources. The study further revealed that the most important future requirements for enhancing tourism development include developing tourism services and facilities, encouraging tourism investment, activating tourism trails, promoting tourist sites, providing the necessary funding and training, and increasing local community participation in tourism activities. The study also demonstrated that Dibeen Forest Reserve and King Talal Dam represent among the most prominent tourism resources upon which New Burma Municipality can build an integrated local tourism product, while maintaining a balance between utilizing these resources and preserving them. The study recommended the development of an integrated local tourism plan for New Burma Municipality, improving infrastructure and services at tourist sites, strengthening the protection of Dibeen Forest Reserve, developing the area surrounding King Talal Dam, encouraging the private sector and local community to invest in tourism projects, and enhancing tourism promotion of the area in cooperation with relevant stakeholders.

Keywords: Tourism Development, Developmental Role of Municipalities, New Burma Municipality, Dibeen Forest Reserve, King Talal Dam.

المقدمة:

تُعد السياحة في العصر الحديث من القطاعات التنموية التي تتجاوز حدود كونها نشاطًا ترفيهيًا أو وسيلة لقضاء أوقات الفراغ، لتصبح أحد المكونات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، لما تتركه من آثار مباشرة وغير مباشرة في المجتمعات المحلية. فقد أصبحت التنمية السياحية توجهًا استراتيجيًا تسعى من خلاله الدول والمجتمعات المحلية إلى استثمار مواردها الطبيعية والتاريخية والثقافية، وتحويل المقومات السياحية المتاحة إلى فرص اقتصادية وتنموية تسهم في إيجاد فرص العمل، وتحسين مستوى الدخل، وتنشيط الحركة التجارية والخدمية، وتعزيز التنمية المتوازنة بين مختلف المناطق. كما أن السياحة أصبحت أداة مهمة لإبراز الهوية المحلية والمحافظة على الموروث الثقافي والطبيعي، بما يحقق التوازن بين استثمار الموارد السياحية والمحافظة عليها للأجيال القادمة.

وتتزايد أهمية التنمية السياحية على المستوى المحلي بصورة خاصة؛ نظرًا لارتباطها المباشر بخصائص المكان وموارده وإمكاناته واحتياجات سكانه. فالمجتمعات المحلية تمتلك في كثير من الأحيان مقومات سياحية متنوعة قد لا تكون مستثمرة بالشكل الأمثل، الأمر الذي يجعل من التخطيط المحلي والتنسيق بين المؤسسات الحكومية والبلديات والقطاع الخاص والمجتمع المحلي عنصرًا أساسيًا في تحويل هذه المقومات إلى مشروعات وبرامج سياحية قادرة على تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد المحلي. ومن هنا لم يعد دور الإدارة المحلية مقتصرًا على تقديم الخدمات البلدية التقليدية، وإنما أصبح يمتد إلى المشاركة في صياغة وتنفيذ السياسات التنموية، واستثمار الموارد المحلية، وتحفيز النشاط الاقتصادي والسياحي، وتوفير البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات وتشجيع المبادرات المحلية.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية وزارة الإدارة المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية باعتبارها الجهة الحكومية المعنية بتطوير منظومة الإدارة المحلية وتعزيز دور البلديات في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، من

خلال دعم البلديات وتمكينها من القيام بأدوارها التنموية والخدمية، وتعزيز قدرتها على التخطيط وإدارة الموارد وتنفيذ المشروعات التي تستجيب لاحتياجات المجتمعات المحلية. كما يتطلب تحقيق التنمية المحلية الفاعلة تعزيز التكامل بين الوزارة والبلديات والجهات الحكومية المختلفة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، بحيث تصبح البلدية شريكًا تنمويًا فاعلاً وليس مجرد جهة تقدم خدمات يومية للسكان. ويكتسب هذا التوجه أهمية أكبر في المجال السياحي؛ لأن تطوير الوجهات والمواقع السياحية المحلية يحتاج إلى تكامل الجهود المتعلقة بالبنية التحتية، والترويج السياحي، والمحافظة على المواقع الطبيعية والتراثية، وتنظيم الأنشطة السياحية، وتحفيز الاستثمار المحلي.

وتُمثل البلديات بحكم قربها من المجتمع المحلي ومعرفتها بخصائص مناطقها الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية إحدى أهم الركائز القادرة على ترجمة السياسات الوطنية للتنمية المحلية إلى مبادرات ومشروعات واقعية. فالبلدية تستطيع أن تؤدي دورًا محوريًا في تحديد المواقع والمقومات السياحية المحلية، والمساهمة في تحسين البيئة المحيطة بها، ورفع مستوى النظافة والخدمات والبنية التحتية، وإنشاء المرافق العامة اللازمة للزوار، وتنظيم الأسواق والأنشطة ذات الصلة، فضلاً عن الترويج للهوية السياحية للمنطقة بالتعاون مع الجهات المختصة. كما يمكن للبلديات أن تسهم في تشجيع المجتمع المحلي على المشاركة في النشاط السياحي، ودعم المشروعات الصغيرة والأسر المنتجة والحرف التقليدية، بما يؤدي إلى توسيع قاعدة المستفيدين من العوائد الاقتصادية للسياحة وتحقيق التنمية المحلية بصورة أكثر شمولاً.

وتأتي بلدية برما الجديدة ضمن البلديات التي يمكن أن تؤدي دورًا مهمًا في هذا المجال، بالنظر إلى ما تتمتع به منطقة برما من خصائص طبيعية وجغرافية وبيئية وتراثية يمكن أن تشكل أساسًا لبناء منتج سياحي محلي متكامل. ولا تقتصر أهمية هذه المقومات على قدرتها على جذب الزوار فحسب، بل تمتد إلى إمكانية توظيفها في تنشيط الاقتصاد المحلي، وخلق فرص عمل لأبناء المنطقة، وتشجيع الاستثمار

في المشروعات السياحية والخدمية، وتعزيز ارتباط السكان بمكانهم وتراثهم ومواردهم المحلية. ومن ثم فإن القيمة الحقيقية للمقومات السياحية في برما الجديدة لا تتحقق بمجرد وجودها، وإنما تتطلب وجود رؤية تنموية قادرة على اكتشافها وتوثيقها والتعريف بها وتأهيلها وربطها بالمسارات والبرامج السياحية المناسبة. ومن هذا المنطلق، فإن دور بلدية برما الجديدة في المجال السياحي يمكن أن يتخذ أبعادًا متعددة، تبدأ من المساهمة في تهيئة البنية التحتية والخدمات العامة المرتبطة بالمواقع السياحية، ولا تنتهي عند حدود الترويج والتسويق السياحي، بل تشمل أيضًا المحافظة على الموارد الطبيعية والمواقع ذات القيمة التراثية، وتنظيم استخداماتها، ودعم المبادرات المجتمعية، وتشجيع الشراكات مع المستثمرين والجهات الحكومية والمؤسسات السياحية. كما أن البلدية تستطيع أن تكون حلقة وصل بين المجتمع المحلي والجهات المعنية بالسياحة والتنمية، بما يساعد على توحيد الجهود وتوجيهها نحو مشروعات أكثر قدرة على تحقيق الأثر التنموي (العابنة، عبدالنبي، 2018).

وتزداد أهمية هذا الدور في ظل التحولات التي يشهدها مفهوم التنمية المحلية، والتي لم تعد تقيس نجاح المؤسسات المحلية بقدرتها على تقديم الخدمات الأساسية فحسب، وإنما بقدرتها على تحويل الموارد المحلية إلى فرص تنموية مستدامة. فالموقع السياحي غير المستغل يمثل موردًا اقتصاديًا معطلًا، والموروث الثقافي الذي لا يحظى بالتوثيق والترويج معرض للتراجع، والموارد الطبيعية التي لا تُدار بصورة رشيدة قد تتحول من عنصر جذب إلى مصدر ضغط بيئي. لذلك فإن نجاح البلدية في المجال السياحي يتطلب الانتقال من التعامل مع السياحة باعتبارها نشاطًا هامشيًا إلى إدماجها ضمن التخطيط التنموي المحلي، وربطها بالأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمنطقة.

كما أن تعزيز الدور السياحي لبلدية برما الجديدة يتطلب تبني مجموعة من الآليات التي تقوم على التخطيط التشاركي، وتفعيل الشراكات، وتطوير البنية التحتية والخدمات، والترويج للمقومات السياحية، وتمكين

المجتمع المحلي، وتشجيع الاستثمار السياحي، والاستفادة من التقنيات الرقمية في التسويق والتعريف بالمنطقة. ويتطلب ذلك أيضًا تعزيز التنسيق بين البلدية ووزارة الإدارة المحلية ووزارة السياحة والآثار والجهات الحكومية الأخرى والقطاع الخاص والمجتمع المحلي، بما يضمن تكامل الأدوار وتجنب تكرار الجهود، ويوفر إطارًا مؤسسيًا أكثر قدرة على تحويل الإمكانيات السياحية المتاحة إلى مشاريع ومبادرات ذات مردود اقتصادي واجتماعي مستدام.

وعليه، فإن دراسة دور بلدية برما الجديدة التنموي في مجال السياحة وسبل تعزيزه تكتسب أهميتها من الحاجة إلى الوقوف على واقع الدور الذي تؤديه البلدية في استثمار المقومات السياحية المحلية، والكشف عن مستوى مساهمتها في تطوير النشاط السياحي، والتعرف إلى أبرز التحديات التي قد تحد من قدرتها على القيام بهذا الدور، إلى جانب تحديد السبل والآليات التي يمكن من خلالها تعزيز إسهامها في التنمية السياحية المحلية. كما تسعى الدراسة إلى إبراز أهمية الانتقال من الدور البلدي التقليدي إلى الدور التنموي القائم على الشراكة والاستثمار في الموارد المحلية، بما يجعل السياحة أداة فاعلة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المكانة التنموية والسياحية لمنطقة برما الجديدة.

وبذلك يمكن النظر إلى بلدية برما الجديدة باعتبارها أحد الفاعلين المحليين القادرين على تحويل المقومات السياحية للمنطقة من موارد كامنة إلى فرص تنموية حقيقية، شريطة توافر التخطيط السليم، والدعم المؤسسي، والتنسيق مع الجهات المعنية، ومشاركة المجتمع المحلي، وتوفير الموارد اللازمة. ومن هنا تتبع أهمية البحث في الدور التنموي للبلدية في المجال السياحي، ليس فقط بهدف تشخيص الواقع القائم، وإنما أيضًا بهدف تقديم رؤى عملية يمكن أن تسهم في تعزيز الاستثمار السياحي المحلي، ورفع كفاءة الخدمات، وتحقيق التنمية المتوازنة، والمحافظة على الموارد الطبيعية والتراثية، وتحسين استفادة المجتمع المحلي من النشاط السياحي.

مشكلة الدراسة

تُعد السياحة من القطاعات المهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحلية، لما تؤديه من دور في تنشيط الاقتصاد المحلي، وتوفير فرص العمل، وتحفيز الاستثمار، والمحافظة على الموارد الطبيعية والتراثية، وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في عملية التنمية. وقد اتجه الأردن إلى تطوير القطاع السياحي من خلال الاستراتيجيات الوطنية التي ركزت على تطوير المنتج السياحي، وتحسين البنية التحتية والخدمات في المواقع السياحية، وتعزيز التسويق والترويج، والمحافظة على الإرث الحضاري والطبيعي، وتطوير المسارات السياحية، بما يعزز مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني والتنمية المحلية (وزارة السياحة والآثار، 2021).

وتكتسب التنمية السياحية على المستوى المحلي أهمية خاصة؛ نظرًا لارتباطها المباشر بالموارد والمقومات التي تتميز بها كل منطقة، الأمر الذي يجعل البلديات شريكًا أساسيًا في عملية التنمية، بحكم قربها من المجتمع المحلي ومعرفتها باحتياجاته وإمكاناته. ولم يعد الدور البلدي مقتصرًا على تقديم الخدمات التقليدية، بل أصبح يمتد إلى الإسهام في التخطيط والتنمية المحلية، واستثمار الموارد المتاحة، وتحسين البيئة المحلية، ودعم المبادرات والمشروعات التي يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق، حدد نظام التنظيم الإداري لوزارة الإدارة المحلية رقم (5) لسنة 2023 من مهام الوزارة تعزيز الدور التنموي للإدارات المحلية من مجالس بلدية ومجالس محافظات، وتمكين البلديات من إعداد وتنفيذ خططها الاستراتيجية والتنموية بكفاءة، بما يؤكد أهمية الدور التنموي للبلديات في تحقيق التنمية المحلية الشاملة (وزارة الإدارة المحلية، 2023).

وتبرز بلدية برما الجديدة في هذا الإطار بوصفها إحدى البلديات التابعة لمحافظة جرش، حيث تمثل المنطقة مجالًا محليًا يمكن توظيف موارده الطبيعية والبيئية والاجتماعية والثقافية في دعم النشاط السياحي

والتنمية المحلية. وتشير بيانات وزارة الإدارة المحلية إلى أن بلدية برما تمثل إحدى البلديات التابعة لمحافظة جرش، الأمر الذي يجعل دراسة إمكاناتها ودورها التنموي في المجال السياحي ذات أهمية في إطار التنمية المحلية للمحافظة (وزارة الإدارة المحلية، 2026). ولا تقتصر أهمية هذه المقومات على قدرتها على جذب الزوار، وإنما تمتد إلى إمكانية تحويلها إلى فرص اقتصادية يستفيد منها أبناء المجتمع المحلي من خلال المشروعات السياحية والخدمية والحرفية والأنشطة المرتبطة بالقطاع السياحي.

وعلى الرغم من أهمية السياحة في دعم التنمية المحلية، فإن وجود المقومات السياحية لا يعني بالضرورة تحقيق الاستفادة الاقتصادية والتنموية المثلى منها؛ إذ يتطلب ذلك وجود تخطيط محلي فعال، وتطوير البنية التحتية والخدمات، وتحسين الوصول إلى المواقع السياحية، والترويج لها، وتطوير المسارات السياحية، وتشجيع الاستثمار، وتعزيز الشراكة بين البلدية والجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المحلي. وقد أكدت وزارة السياحة والآثار ضمن توجهاتها الاستراتيجية أهمية تطوير المنتج السياحي، وتحسين البنية التحتية والخدمات، وتحفيز الاستثمار، والمحافظة على التراث، وتعزيز استفادة المجتمعات المحلية من النشاط السياحي (وزارة السياحة والآثار، 2021).

وتتزايد أهمية هذا الموضوع في ضوء التوجهات الحديثة لوزارة السياحة والآثار التي تركز في الإطار العام للاستراتيجية الوطنية للسياحة للأعوام 2026-2029 على تطوير المنتج السياحي، وإدارة وحماية التراث، والاستثمار، وتمكين المجتمعات المحلية، إلى جانب تطوير البنية التحتية والخدمات والتحول الرقمي والتسويق السياحي (وزارة السياحة والآثار، 2026). ويعكس ذلك تحولاً في النظرة إلى السياحة من نشاط اقتصادي منفصل إلى مكون أساسي من مكونات التنمية المحلية المستدامة، وهو ما يتطلب تفعيل أدوار المؤسسات المحلية، وفي مقدمتها البلديات، في تحديد المقومات السياحية واستثمارها وتطويرها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

ومن هنا تتمثل مشكلة الدراسة في الحاجة إلى التعرف إلى واقع الدور التنموي الذي تقوم به بلدية برما الجديدة في مجال السياحة، ومدى قدرتها على توظيف المقومات والإمكانات المحلية في دعم النشاط السياحي، والكشف عن أبرز العوامل التي يمكن أن تسهم في نجاح التنمية السياحية في المنطقة، والتحديات التي قد تحد من فاعلية الدور البلدي في هذا المجال، إلى جانب تحديد المتطلبات والسبل المستقبلية الكفيلة بتعزيز هذا الدور. كما تتبع المشكلة من الحاجة إلى الانتقال من مجرد وجود المقومات السياحية إلى استثمارها ضمن رؤية تنموية محلية متكاملة تحقق فوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية للمجتمع المحلي. وبناءً على ذلك، تسعى الدراسة الحالية إلى تقديم تصور علمي وعملي حول دور بلدية برما الجديدة التنموي في مجال السياحة وسبل تعزيزه، من خلال التعرف إلى أبرز المواقع والمقومات السياحية في المنطقة، وتحديد عوامل نجاح التنمية السياحية ومتطلباتها، والكشف عن المعوقات التي تواجه البلدية، وصولاً إلى مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تساعد في تعزيز الشراكة بين البلدية والجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المحلي، وتطوير المنتج السياحي المحلي بما ينسجم مع التوجهات الوطنية نحو تنمية سياحية مستدامة وتمكين المجتمعات المحلية.

أهداف الدراسة

1. التعرف على أبرز المقومات والموارد السياحية الطبيعية والبشرية المتاحة في منطقة برما الجديدة.
2. تحليل الواقع الحالي للدور التنموي لبلدية برما الجديدة في مجال تطوير وتنظيم القطاع السياحي المحلي.
3. تشخيص أهم المعوقات الإدارية والمالية والبنية التحتية التي تحد من فاعلية البلدية في تعزيز السياحة.
4. تقييم مستوى مشاركة المجتمع المحلي والقطاع الخاص في الأنشطة السياحية المدعومة أو المنظمة محلياً.

5. اقتراح استراتيجيات وآليات عملية لتعزيز الدور التنموي لبلدية برما الجديدة وتفعيل القطاع السياحي بشكل مستدام.

أهمية الدراسة

تكمن الأهمية النظرية للبحث في إثراء المكتبة الأكاديمية بالدراسات التي تتناول مفهوم الحوكمة المحلية ودور البلديات في التنمية السياحية المستدامة. يساهم البحث في تقديم إطار مفاهيمي وتحليلي يربط بين الإدارة المحلية وصناعة السياحة، مما يوفر مرجعية علمية للباحثين والدارسين المهتمين بالتنمية المحلية، ويسلط الضوء على خصوصية الدور البلدي في المناطق التي تمتلك مقومات سياحية واعدة ولكنها لم تُستغل بعد.

أما الأهمية العملية والتطبيقية للبحث فتتجلى في تقديم خارطة طريق عملية ومقترحات قابلة للتطبيق لبلدية برما الجديدة وصناع القرار المحلي. ستساعد نتائج وتوصيات البحث المسؤولين في البلدية على إعادة توجيه سياساتهم، وتبني استراتيجيات تسويقية واستثمارية جديدة، وتفعيل آليات الشراكة مع القطاع الخاص. كما يخدم البحث المجتمع المحلي من خلال تسليط الضوء على سبل تمكينهم اقتصادياً واجتماعياً عبر دمجهم في النسيج السياحي، مما ينعكس إيجاباً على تحسين مستوى الدخل وجودة الحياة في المنطقة.

أسئلة الدراسة

1. ما هي أبرز المقومات والموارد السياحية المتاحة في منطقة برما الجديدة والتي يمكن للبلدية استثمارها؟
2. ما هو الواقع الحالي للدور الذي تلعبه بلدية برما الجديدة في مجال التنمية السياحية؟
3. ما هي أبرز المعوقات التي تحد من فاعلية بلدية برما الجديدة في تعزيز دورها التنموي السياحي؟
4. ما هي السبل والاستراتيجيات الكفيلة بتعزيز الدور التنموي لبلدية برما الجديدة في مجال السياحة؟
5. كيف يمكن للمجتمع المحلي في برما الجديدة أن يساهم في تعزيز السياحة المحلية بدعم من البلدية؟

الاطار النظري

يتناول الإطار النظري أولاً مفهوم الحوكمة المحلية واللامركزية في إدارة السياحة، حيث تشير الأدبيات الإدارية الحديثة إلى أن نقل صلاحيات التخطيط والتطوير السياحي من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي (البلديات) يؤدي إلى كفاءة أكبر في اتخاذ القرارات. تعزز اللامركزية من قدرة البلديات على الاستجابة السريعة لاحتياجات السوق السياحي، وتتيح لها تخصيص الموارد بما يتناسب مع الخصوصية الجغرافية والثقافية للمنطقة، مما يجعل الإدارة المحلية شريكاً أساسياً وليس مجرد منفذ لسياسات الدولة.

ثانياً، يركز الإطار على مفهوم التنمية السياحية المستدامة على المستوى المحلي، والذي لا يقتصر فقط على الجانب الاقتصادي المتمثل في جذب السياح وزيادة الإيرادات، بل يمتد ليشمل الأبعاد البيئية والاجتماعية. تتطلب الاستدامة أن تقوم البلدية بتطوير الأنشطة السياحية بما لا يرهق الموارد الطبيعية ولا يشوه الهوية الثقافية للمجتمع المحلي. وهذا يستدعي تبني ممارسات صديقة للبيئة، والحفاظ على التراث العمراني، وضمان أن تكون العوائد الاقتصادية عادلة وموزعة على شرائح المجتمع المحلي.

ثالثاً، يستعرض الإطار النظري الوظائف والأدوار المتعددة للبلديات في القطاع السياحي، والتي تنقسم إلى أدوار تنظيمية، وتنموية، وترويجية. تشمل الأدوار التنظيمية إصدار التراخيص، ووضع الاشتراطات الصحية والبيئية للمنشآت السياحية، وحماية المواقع الأثرية والطبيعية. بينما تشمل الأدوار التنموية تخطيط البنية التحتية، وتوفير المرافق العامة، وتحفيز الاستثمار. أما الأدوار الترويجية فتتجلى في تسويق المدينة كوجهة سياحية، وتنظيم الفعاليات، وإدارة مراكز معلومات الزوار، مما يعكس التحول نحو "البلدية المنتجة".

رابعاً، يتناول هذا الإطار نظريات السياحة المجتمعية، التي تؤكد أن نجاح التنمية السياحية يعتمد أساساً على مشاركة السكان المحليين في مراحل التخطيط والتنفيذ والاستخدام. وتشير هذه النظرية إلى أنه عندما

يشعر المجتمع المحلي بأنه المالك والمستفيد الرئيسي من الموارد السياحية، فإنه يصبح وصياً مسؤولاً على هذه الموارد، مما يوفر تجربة سياحية أصيلة وجذابة للزوار، وبالتالي يعزز القدرة التنافسية للوجهة السياحية. خامساً، يتناول هذا الإطار مفاهيم الإدارة الاستراتيجية وتسويق الوجهات السياحية المحلية. ففي ظل المنافسة الشديدة بين الوجهات السياحية، لم يعد كافياً أن تمتلك البلدية موارد طبيعية فحسب، بل يجب أن تمتلك أيضاً القدرة على تسويق هذه الموارد. ويتطلب ذلك من البلدية تبني استراتيجيات تسويقية حديثة تركز على بناء العلامة التجارية للمكان، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والتسويق التجريبي، والتعاون مع المؤثرين لخلق صورة إيجابية وجذابة لمنطقة بورما الجديدة في أذهان السياح المحتملين.

إجابات أسئلة البحث

السؤال الأول: ما هي أبرز المقومات والموارد السياحية المتاحة في منطقة برما الجديدة والتي يمكن للبلدية استثمارها؟

تتمتع منطقة برما الجديدة بمزيج متنوع من المقومات السياحية التي تشكل منتجاً سياحياً متكاملًا إذا ما أحسن توظيفه. تشمل هذه المقومات الموارد الطبيعية المتمثلة في المساحات الخضراء، والتضاريس الجغرافية المتنوعة التي تصلح للسياحة البيئية والترفيهية، بالإضافة إلى الموارد التاريخية والثقافية التي تعكس هوية المنطقة وتراثها العريق، مثل المواقع الأثرية والأسواق التقليدية. كما تمتلك المنطقة مورداً بشرياً واجتماعياً غنياً يتمثل في العادات والتقاليد المحلية، والمأكولات الشعبية، والحرف اليدوية، والتي تمثل عنصراً جذاباً للسياحة الثقافية. هذه المقومات مجتمعة تمثل رأس مال غير مستغل يمكن لبلدية برما الجديدة أن تبني عليه استراتيجيتها التنموية لتحويل المنطقة إلى قطب سياحي جاذب.

السؤال الثاني: ما هو الواقع الحالي للدور الذي تلعبه بلدية برما الجديدة في مجال التنمية السياحية؟

يواجه الدور الحالي لبلدية برما الجديدة في المجال السياحي حالة من الضعف والتقليدية، حيث لا يزال محصوراً في نطاق الخدمات البلدية اليومية مثل النظافة العامة وصيانة الطرق الأساسية، دون وجود رؤية استراتيجية للتنمية السياحية. تقتصر البلدية إلى وجود إدارة أو قسم متخصص يعنى بشؤون السياحة وتطوير المقومات المحلية، كما تغيب المبادرات التسويقية والترويجية للمقومات السياحية للمنطقة. بالإضافة إلى ذلك، يقتصر تدخل البلدية على الجانب التنظيمي الروتيني دون تقديم حوافز أو تسهيلات للمستثمرين المحليين، مما يجعل دورها سلبياً إلى حد كبير ولا يرقى إلى مستوى الطموحات التنموية المطلوبة لتحويل برما الجديدة إلى وجهة سياحية منافسة.

السؤال الثالث: ما هي أبرز المعوقات التي تحد من فاعلية بلدية برما الجديدة في تعزيز دورها التنموي

السياحي؟

تواجه بلدية برما الجديدة مجموعة من المعوقات المتشابهة التي تعيق تطور دورها في المجال السياحي، يأتي في مقدمتها المعوقات المالية والإدارية، حيث تعاني البلدية من محدودية الميزانيات المخصصة للمشاريع التنموية، وتعقيد الإجراءات البيروقراطية التي تثبط عزيمة المستثمرين. كما توجد معوقات تتعلق بنقص البنية التحتية السياحية، مثل ضعف شبكة الطرق المؤدية للمواقع السياحية، ونقص مرافق الإيواء والمطاعم، وغياب اللوحات الإرشادية ومراكز المعلومات للزوار. ولا يمكن إغفال المعوقات البشرية، المتمثلة في نقص الكوادر المؤهلة والمدربة في مجال التخطيط والتسويق السياحي داخل الهيكل الإداري للبلدية، مما ينعكس سلباً على جودة الخدمات المقدمة والقدرة على ابتكار منتجات سياحية جاذبة.

السؤال الرابع: ما هي السبل والاستراتيجيات الكفيلة بتعزيز الدور التنموي لبلدية برما الجديدة في مجال

السياحة؟

لتعزيز دورها، تحتاج بلدية برما الجديدة إلى تبني نهج استراتيجي متكامل يبدأ بإعداد "مخطط توجيهي للسياحة المحلية" يحدد الرؤية والأهداف قصيرة وطويلة المدى. من الضروري تفعيل آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث تقوم البلدية بتوفير الأراضي والتسهيلات الإجرائية، بينما يتولى القطاع الخاص تمويل وتشغيل المشاريع السياحية. كما يجب على البلدية التوجه نحو التسويق الرقمي، وإنشاء منصات إلكترونية وتطبيقات ذكية للترويج للمقومات السياحية، وتنظيم الفعاليات والمهرجانات المحلية الدورية لجذب الزوار. علاوة على ذلك، يجب إعادة هيكلة الإدارة المحلية بإنشاء "وحدة تنمية سياحية" تضم كفاءات متخصصة، وتخصيص نسبة من الميزانية البلدية سنوياً لدعم المشاريع السياحية الصغيرة والمتوسطة.

السؤال الخامس: كيف يمكن للمجتمع المحلي في برما الجديدة أن يساهم في تعزيز السياحة المحلية

بدعم من البلدية؟

يعد المجتمع المحلي الشريك الأهم في نجاح أي تجربة سياحية، حيث يمثل السكان الوجه الحقيقي للوجهة السياحية. يمكن للمجتمع المحلي المساهمة من خلال توفير خدمات الإيواء المحلي (السياحة الريفية)، وعرض الحرف اليدوية، وتقديم المأكولات الشعبية الأصيلة. ولتفعيل هذا الدور، يجب على بلدية برما الجديدة أن تلعب دوراً توعوياً وتدريبياً، من خلال تنظيم ورش عمل لتأهيل الشباب والنساء على مهارات الضيافة، وإدارة المشاريع الصغيرة، والتسويق للمنتجات المحلية. كما يمكن للبلدية دعم إنشاء "تعاونيات محلية" أو جمعيات أهلية تعنى بالسياحة المجتمعية، مما يضمن أن تعود العوائد الاقتصادية للسياحة مباشرة على أبناء المنطقة، ويعزز لديهم الشعور بالانتماء والفخر بتراثهم ومقوماتهم.

مصطلحات الدراسة

1. التنمية السياحية

التعريف الاصطلاحي: تُعرّف التنمية السياحية بأنها عملية منظمة ومتكاملة تهدف إلى تطوير الموارد والمقومات السياحية واستثمارها بصورة مستدامة، من خلال توفير الخدمات والتسهيلات والبنية التحتية اللازمة للنشاط السياحي، بما يسهم في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية، وتعزيز مساهمة السياحة في التنمية المحلية. كما تتطلب التنمية السياحية الفاعلة التخطيط السليم وتنسيق الجهود بين الجهات الحكومية والمحلية والقطاع الخاص والمجتمع المحلي لتحقيق الاستفادة المثلى من الإمكانيات السياحية المتاحة (جيلالي، ميزاوغلي، وشيخ إبراهيم، 2020).

التعريف الإجرائي: يقصد بالتنمية السياحية في هذه الدراسة مجموعة الإجراءات والجهود والممارسات التي يمكن أن تقوم بها بلدية برما الجديدة، بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، بهدف استثمار المقومات السياحية والطبيعية والأثرية في مناطق اختصاصها، وتطوير الخدمات والتسهيلات السياحية، وتحسين البيئة المحلية الداعمة للنشاط السياحي، بما يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياحية في المنطقة.

2. البلدية

التعريف الاصطلاحي:

البلدية هي وحدة من وحدات الإدارة المحلية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري ضمن حدود التشريعات النافذة، وتتولى تقديم الخدمات وتنظيم الشؤون المحلية وتنفيذ برامج التنمية في نطاق اختصاصها، بما يستجيب لاحتياجات المجتمع المحلي.

التعريف الإجرائي:

يقصد بالبلدية في هذه الدراسة بلدية برما الجديدة بوصفها الجهة المحلية المسؤولة عن إدارة وتنظيم وتقديم الخدمات البلدية ضمن مناطق اختصاصها، والتي يُبحث من خلالها مستوى الدور التنموي الذي يمكن أن تؤديه في مجال السياحة، ومدى قدرتها على استثمار المقومات السياحية المتاحة وتعزيز التعاون مع الجهات ذات العلاقة لتطوير النشاط السياحي.

دور البلدية في التنمية السياحية

التعريف الإجرائي: يقصد به في هذه الدراسة مجموعة الجهود والممارسات التي تقوم بها بلدية برما الجديدة بصورة مباشرة أو بالتعاون مع الجهات الحكومية والخاصة والمجتمع المحلي، بهدف دعم النشاط السياحي، والمحافظة على المواقع والمقومات السياحية، وتحسين الخدمات والبنية التحتية المرتبطة بها، والترويج للمنطقة، واستقطاب الزوار والاستثمارات السياحية، بما يسهم في تحقيق التنمية المحلية.

سبل تعزيز الدور التنموي في مجال السياحة

التعريف الإجرائي: يقصد بها مجموعة الإجراءات والمقترحات التي يمكن تبنيها من قبل بلدية برما الجديدة والجهات ذات العلاقة بهدف تطوير دور البلدية في التنمية السياحية، وتشمل تحسين البنية التحتية والخدمات، وتطوير المواقع السياحية، وتعزيز الترويج السياحي، وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المحلي، واستقطاب الاستثمارات، وتطوير الكوادر والقدرات المؤسسية المرتبطة بالعمل السياحي.

الدراسات السابقة

سوف يتم ذكر الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة مرتبة من الأقدم إلى الأحدث:

وفي دراسة قام بها النعيمي (2024) هدفت إلى التعرف إلى دور الإدارة المحلية في دعم التنمية السياحية المستدامة، والكشف عن مدى إسهام البلديات في تطوير الخدمات والبنية التحتية السياحية، وتعزيز استثمار

المقومات الطبيعية والتراثية في المناطق المحلية. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع البيانات من العاملين في الإدارة المحلية والجهات ذات العلاقة بالنشاط السياحي. وأظهرت النتائج أن البلديات تؤدي دوراً مهماً في تهيئة البيئة المحلية الداعمة للنشاط السياحي، ولا سيما من خلال تحسين البنية التحتية والخدمات العامة والمحافظة على المواقع السياحية والتراثية، إلا أن محدودية الموارد المالية وضعف التنسيق بين الجهات ذات العلاقة يمثلان من أبرز التحديات التي تحد من فاعلية هذا الدور. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الشراكة بين البلديات ووزارة السياحة والقطاع الخاص والمجتمع المحلي، وتوجيه الاستثمارات نحو تطوير المواقع السياحية، بما يساهم في تحقيق التنمية السياحية المستدامة وتعزيز استفادة المجتمعات المحلية من النشاط السياحي.

كما أجرى الحراشة (2024) دراسة هدفت إلى التعرف إلى واقع التنمية السياحية في المناطق المحلية الأردنية، وبيان دور المؤسسات المحلية في استثمار المقومات السياحية الطبيعية والتراثية وتعزيز جاذبية المناطق السياحية. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة واقع الخدمات والتسهيلات السياحية ومدى ملاءمتها لاحتياجات الزوار والمجتمعات المحلية. وأظهرت النتائج أن العديد من المناطق الأردنية تمتلك مقومات سياحية متنوعة، إلا أن الاستفادة منها ما تزال بحاجة إلى مزيد من التخطيط والترويج وتطوير الخدمات والبنية التحتية، كما بينت النتائج أهمية الدور الذي تؤديه الإدارات المحلية في تحديد الأولويات التنموية والمحافظة على الموارد السياحية وتحفيز الاستثمار المحلي. وأوصت الدراسة بضرورة إعداد خطط سياحية محلية متكاملة، وتعزيز قدرات البلديات في مجال التخطيط السياحي، وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المحلي، والاستفادة من التقنيات الحديثة في الترويج للمواقع السياحية. وفي دراسة حديثة قام بها الخطيب (2025) هدفت إلى بحث دور البلديات في تعزيز التنمية السياحية المحلية، مع التركيز على آليات استثمار الموارد والمقومات السياحية ودور المجتمع المحلي في دعم النشاط

السياحي. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستندت إلى جمع البيانات من العاملين في البلديات والجهات المرتبطة بالنشاط السياحي. وأظهرت النتائج أن نجاح التنمية السياحية المحلية يرتبط بدرجة كبيرة بقدرة البلديات على تطوير الخدمات الأساسية، وتحسين البنية التحتية، والمحافظة على المواقع الطبيعية والتراثية، والترويج للوجهات السياحية، إضافة إلى قدرتها على بناء شراكات فاعلة مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المحلي. كما كشفت النتائج أن ضعف التمويل ونقص الخبرات المتخصصة في التخطيط السياحي يمثلان من أبرز المعوقات التي تواجه البلديات. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير القدرات المؤسسية للبلديات في المجال السياحي، وتوفير مصادر تمويل إضافية، وإعداد خطط تنموية سياحية تراعي الخصائص المحلية لكل منطقة.

وفي دراسة قامت بها زريقات(2023) هدفت الدراسة معرفة الدور التي تقوم به بلدية جرش الكبرى في التنمية السياحية لمدينة جرش، وكذلك أثر التنمية السياحية التي تقوم بها بلدية جرش الكبرى على محافظة جرش، وأبرز المشاريع التي نفذتها بلدية جرش الكبرى، وتم استخدام المنهج الوصفي من قبل الباحثة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: قامت بلدية جرش بمجموعة من المشاريع في المجال السياحية وهي كما يلي: إن البلدية تعمل على تفعيل مسار وادي الذهب والذي يشمل المطل(غرب الجسر الروماني والذي يطل على المدينة الأثرية) والجسر (الجسر الروماني الذي يربط المدينة الأثرية بالحضرية) والحارة التراثية والسوق القديم وساحة الحمامات الشرقية وشارع الملك عبدالله (الوسط التجاري) وذلك لربط المدينة الأثرية بالحضرية، وكذلك تأهيل البيوت التراثية. أما أثر التنمية السياحية التي تقوم بها بلدية جرش فقد تم توفير فرص عمل وتحقيق تنمية شاملة، الترويج لبعض الصناعات السياحية، وأوصت الدراسة على بلدية جرش الكبرى السعي نحو التخطيط السياحي لما له من دور كبير في تنظيم وتقييم مستويات الأنشطة السياحية

بشكل دقيق من خلال دراسة وتحليل معطيات الأنشطة السياحية والعمل على تطويرها بهدف تحقيق التنمية الشاملة.

هدفت دراسة الأسطا (2020) إلى تطبيق منهجية التحليل المكاني على الخدمات السياحية في بلدية مصراتة، باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS). وقد تحقق ذلك من خلال توظيف أدوات التحليل المكاني المتاحة ضمن بيئة نظم المعلومات الجغرافية، والتي تتميز بقدرتها على تحليل البيانات المرتبطة بقاعدة بيانات وصفية. ويشمل ذلك تحديد خصائص الموقع، ودراسة العلاقات المكانية للظواهر الجغرافية، والتعرف على نمط التوزيع الجغرافي للمعالم وانتشارها على سطح الأرض. اعتمدت الدراسة منهجاً وصفيًا تحليليًا لمعالجة البيانات، باستخدام الأساليب الإحصائية والتمثيل البياني ورسم الخرائط. ولإبراز الخصائص المكانية لمواقع الخدمات السياحية في بلدية مصراتة، استخدمت الدراسة أسلوب المسح الميداني للمرافق والخدمات السياحية وفقًا لبيانات عام 2018، وتحديد مواقعها باستخدام جهاز نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) لبناء قاعدة بيانات مكانية لها باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، وتمثيل هذه المواقع على خريطة منطقة الدراسة. كشفت الدراسة عن نمط توزيع كثافة الخدمات والمواقع السياحية من خلال تطبيق تحليل الاتصال الجوّاري، وتحليل الكثافة، وتحليل النطاق أو المناطق العازلة. وأظهرت النتائج أن نمط توزيع هذه المواقع داخل البلدية هو نمط متكتل أو مركزي، حيث بلغت قيمة أقرب جار 0.57، وهي أقل من 1، مما يشير إلى نمط التكتل. كما أن اتجاه نمط التوزيع أقرب إلى شكل بياضوي بزاوية دوران 14 درجة من الشمال، حيث تتركز معظم مواقع الخدمات السياحية في مركز البلدية ولا تتوزع بانتظام على كامل المنطقة، وهو ما يختلف بين المناطق الإدارية. وأظهرت الدراسة أن نظم المعلومات الجغرافية (GIS) تتمتع بقدر كبير على إعداد قاعدة بيانات سياحية.

وفي دراسة قام بها مزواغي (2020) تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التنمية السياحية في تعزيز مداخل الجماعات المحلية، من خلال عرض إيرادات بلدية سيدي لخضر ولاية مستغانم، والإيرادات المتعلقة بالنشاط السياحي. وخلصت إلى أن التنمية السياحية جعلت من النشاط السياحي مصدراً لتمويل البلدية، وذلك من إيجار ممتلكاتها العقارية المبنية المتمثلة في المخيمات والمحلات التجارية الواقعة على الشواطئ، وكذا العقارات غير المبنية كحظائر توقف سيارات السياح، كما تعد المؤسسات الناشطة في مجال السياحة مصدراً للضريبة، وخاضعة لرسوم الاقامات والعروض التجارية، وبصفة عامة ساهمت السياحة بشكل مباشر وغير مباشر بـ 13,7% من مداخل البلدية، و 25% من الأموال الحرة، لكن هذه النسبة لا تكفي إلا لتغطية جزء من مصاريفها السنوية.

وفي نفس السياق قام المقابلة (2015) بدراسة بينت أصبحت صناعة السياحة ركيزة أساسية للتنمية والتشغيل وتوفير العملات الصعبة للمقاصد السياحية. وتعد محافظة عجلون من المواقع المهمة سياحياً وبيئياً في الأردن من خلال أهميتها التاريخية والتراثية والدينية والجمالية والعلمية وتستقطب أعداداً متزايدة من السياح عام بعد عام. هدفت الدراسة إلى التعريف بأهمية السياحة عموماً والمسارات السياحية بشكل خاص في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة والتعرف على كيفية إدراك المجتمعات المحلية للتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للمسارات السياحية سعياً للمساهمة في تعزيز دورها في التنمية المستدامة في المحافظة. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم إعداد استبانة لهذا الغرض تم توزيعها على عينة مؤلفة من 291 مواطناً من سكان أربع قرى في المحافظة. توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيرات إيجابية اجتماعية واقتصادية للمسارات السياحية من وجهة نظر عينة الدراسة، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تقييم المواطنين للتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية من جهة والعوامل الديمغرافية لعينة الدراسة من جهة أخرى. أوصت الدراسة بضرورة العمل على تنمية وتسويق مسارات سياحية متنوعة تربط

التجمعات السكانية المختلفة في المنطقة وإشراك المجتمعات المحلية في كافة مراحل التنمية والتسويق وتفعيل دور المؤسسات الرسمية والشركات السياحية وضرورة التنسيق الفاعل بين مختلف الشركاء في التنمية المستدامة في المنطقة ومنح أولويات الاستثمار والتوظيف لأبناء المجتمعات المحلية.

التعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من استعراض الدراسات السابقة وجود اهتمام متزايد بموضوع التنمية السياحية ودور البلديات والإدارات المحلية في دعمها وتطوير مقوماتها، وقد استفادت الدراسة الحالية من هذا التوجه في تحديد الإطار العام لموضوع الدراسة وصياغة أبعادها. وتتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تركيزها على أهمية الدور الذي تؤديه البلديات والمؤسسات المحلية في تحقيق التنمية السياحية، ولا سيما من خلال تطوير الخدمات والبنية التحتية السياحية، والمحافظة على المواقع الطبيعية والتراثية، وتشجيع الاستثمار السياحي، وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي، إلى جانب أهمية التخطيط والتنسيق بين الجهات ذات العلاقة بالنشاط السياحي. كما تتشابه الدراسة الحالية مع غالبية الدراسات السابقة في اعتماد المنهج الوصفي أو الوصفي التحليلي، والاستناد إلى البيانات الميدانية في التعرف إلى واقع التنمية السياحية وتحديد متطلبات تطويرها.

كما استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في عدد من الجوانب العلمية والمنهجية، تمثلت في المساعدة على تحديد مشكلة الدراسة وصياغة أسئلتها وأهدافها، وتحديد المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالتنمية السياحية ودور البلديات، واختيار المنهج العلمي والأدوات المناسبة لجمع البيانات وتحليلها، فضلاً عن الاستفادة منها في بناء الإطار النظري وتحديد المحاور التي يمكن تناولها في الدراسة الميدانية. كذلك أسهمت الدراسات السابقة في تكوين تصور أكثر وضوحاً حول أبرز المقومات والتحديات التي تواجه التنمية

السياحية المحلية، والاستفادة من نتائجها وتوصياتها في تفسير النتائج التي يمكن أن تتوصل إليها الدراسة الحالية ومقارنتها بالدراسات ذات الصلة.

وعلى الرغم من أوجه التشابه، تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث البيئة المكانية والتطبيقية؛ إذ تركز بصورة مباشرة على دور بلدية برما الجديدة التنموي في مجال السياحة وسبل تعزيزه، في حين تناولت الدراسات السابقة بلديات ومناطق محلية أخرى، أو ركزت بصورة عامة على التنمية السياحية دون تخصيص الدراسة لدور بلدية برما الجديدة. كما تتميز الدراسة الحالية بمحاولة رصد الدور الفعلي للبلدية في استثمار المقومات السياحية المتوافرة ضمن مناطقها، والتعرف إلى أبرز المواقع السياحية، والكشف عن عوامل نجاح التنمية السياحية، وتحديد المتطلبات المستقبلية اللازمة لتعزيز هذا الدور. وتكمن الإضافة العلمية والتطبيقية للدراسة الحالية في الربط بين الدور التنموي للبلدية والتنمية السياحية المحلية في منطقة تتمتع بمقومات طبيعية وتراثية يمكن استثمارها سياحياً، مع التركيز على سبل تعزيز هذا الدور من خلال تحسين الخدمات والبنية التحتية، وتفعيل الشراكة مع وزارة السياحة ووزارة الإدارة المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المحلي، بما يساعد في تحويل المقومات السياحية المحلية إلى فرص تنموية واقتصادية مستدامة. وعليه، تمثل الدراسة الحالية امتداداً للدراسات السابقة من جهة، وإضافة تطبيقية من جهة أخرى، من خلال تقديم صورة أكثر تحديداً عن واقع الدور السياحي لبلدية برما الجديدة والسبل المقترحة لتطويره.

وتتميزت الدراسة الحالية بما يأتي:

- تركيزها على بلدية برما الجديدة باعتبارها المجال المكاني المباشر للدراسة.
- تناولها الدور التنموي للبلدية في مجال السياحة بصورة مباشرة، وليس التنمية السياحية بصورة عامة.
- التعرف إلى أبرز المواقع والمقومات السياحية الواقعة ضمن مناطق البلدية.

- تحديد عوامل نجاح التنمية السياحية من وجهة نظر الفئات المستهدفة في الدراسة.
- الكشف عن المتطلبات المستقبلية اللازمة لتعزيز دور البلدية في التنمية السياحية.
- تقديم مقترحات وتوصيات يمكن أن يستفيد منها صانعو القرار في البلدية ووزارة الإدارة المحلية ووزارة السياحة والجهات ذات العلاقة.
- وتمثل، في حدود اطلاع الباحث، إضافة بحثية تطبيقية تتناول دور بلدية برما الجديدة تحديدًا في مجال التنمية السياحية وسبل تعزيز هذا الدور.

دور بلدية برما الجديدة التنموي في مجال السياحة وسبل تعزيزه

تمتلك منطقة برما الجديدة مقومات طبيعية وبيئية يمكن أن تشكل أساسًا مهمًا لتطوير السياحة المحلية والبيئية في محافظة جرش، إذ تضم المنطقة عددًا من المواقع ذات القيمة الطبيعية والسياحية، وفي مقدمتها محمية غابات دبين، وسد الملك طلال، إلى جانب المناطق الحرجية والزراعية والمرتفعات والمشاهد الطبيعية. ويمنح هذا التنوع الطبيعي المنطقة فرصًا مناسبة لتطوير أنماط متعددة من السياحة، ولا سيما السياحة البيئية والسياحة الريفية وسياحة الاستجمام، بما يعزز دور السياحة في التنمية المحلية ويدعم استثمار الموارد الطبيعية بصورة مستدامة (وزارة السياحة والآثار الأردنية، 2024؛ وزارة الداخلية الأردنية، 2024).

وتكتسب محمية غابات دبين أهمية خاصة في التنمية السياحية لمنطقة برما الجديدة؛ لما تتمتع به من خصائص بيئية وطبيعية متميزة، إذ تعد من المناطق الحرجية المهمة في الأردن، وتتميز بتنوعها النباتي والحيوي ووجود مساحات من الغابات الطبيعية التي توفر بيئة ملائمة للتنزه والاستجمام وممارسة الأنشطة المرتبطة بالسياحة البيئية. كما تمثل المحمية موردًا طبيعيًا يمكن توظيفه في دعم التنمية السياحية المحلية

شريطة أن تتم عملية الاستفادة منها وفق أسس الاستدامة والمحافظة على التوازن البيئي (الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، 2024).

وتتبع الأهمية السياحية لديين كذلك من ارتباطها بالمسارات السياحية والطبيعية التي تتيح للزوار التعرف على مكونات البيئة المحلية والاستمتاع بالمشاهد الطبيعية والخرجية والزراعية. وتوفر هذه المسارات فرصة لربط المواقع الطبيعية بالمجتمعات المحلية، وتحويل الموارد البيئية من مجرد عناصر طبيعية إلى مكونات ضمن منتج سياحي متكامل يمكن أن يحقق منافع اقتصادية واجتماعية للسكان المحليين. ويؤكد ذلك أهمية التخطيط للمسارات السياحية وربطها بالخدمات والمرافق الضرورية للزوار بما يعزز قدرتها على استقطاب السياح وإطالة مدة بقائهم في المنطقة (وزارة السياحة والآثار الأردنية، 2023).

ومن هذا المنطلق، يمكن أن تضطلع بلدية برما الجديدة بدور تنموي مهم في دعم النشاط السياحي من خلال تطوير البيئة الخدمية المحيطة بالمواقع السياحية، وتحسين الطرق والمداخل المؤدية إليها، والاهتمام بالنظافة العامة، وتنظيم المواقف وأماكن الاستراحة، وتوفير اللوحات الإرشادية والتعريفية، والمحافظة على المظهر الجمالي للمناطق الطبيعية. ويتوافق ذلك مع الدور التنموي للبلديات في الأردن، والذي لا يقتصر على تقديم الخدمات التقليدية، وإنما يمتد إلى المساهمة في التنمية المحلية وتحسين البيئة الاستثمارية والخدمية في مناطق الاختصاص (وزارة الإدارة المحلية الأردنية، 2023).

كما يمكن للبلدية أن تسهم في تعزيز السياحة البيئية في محمية دبين من خلال التنسيق المستمر مع الجمعية الملكية لحماية الطبيعة ووزارة السياحة والآثار ووزارة البيئة والجهات الحكومية ذات العلاقة، بما يضمن تحقيق التوازن بين تنشيط الحركة السياحية والمحافظة على الموارد الطبيعية. وتبرز أهمية هذا التنسيق بصورة خاصة في المناطق الخرجية الحساسة بيئياً، حيث يتطلب تطوير النشاط السياحي الالتزام بالضوابط البيئية وتنظيم استخدام الموارد الطبيعية بما يحافظ على الغطاء النباتي والتنوع الحيوي ويحد من

الآثار السلبية المحتملة للنشاط السياحي (الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، 2024؛ وزارة البيئة الأردنية، 2024).

ويبرز كذلك دور البلدية في تفعيل الشراكة مع المجتمع المحلي من خلال تشجيع أبناء المنطقة على إقامة المشروعات الصغيرة المرتبطة بالسياحة، مثل المنتجات الغذائية المحلية، والحرف اليدوية، والمنتجات الزراعية، وخدمات الإرشاد والاستضافة والأنشطة الترفيهية، بما يساهم في تحويل النشاط السياحي إلى مصدر للدخل وفرص العمل. وتؤكد الأدبيات السياحية أن إشراك المجتمعات المحلية في التخطيط والتنفيذ والاستفادة من عوائد السياحة يمثل أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية السياحية المستدامة، خصوصاً في المناطق الريفية والطبيعية (منظمة السياحة العالمية، 2023).

كما يمثل سد الملك طلال أحد المقومات الطبيعية التي يمكن توظيفها ضمن منظومة التنمية السياحية في مناطق بلدية برما الجديدة، وذلك من خلال ربطه بالمواقع الحرجية والطبيعية الأخرى، وتطوير برامج ومسارات سياحية متكاملة تجمع بين الاستجمام ومشاهدة الطبيعة والتعرف على البيئة المحلية. وتكمن أهمية هذا النهج في عدم التعامل مع المواقع السياحية بصورة منفردة، وإنما النظر إليها بوصفها مكونات مترابطة يمكن أن تشكل منتجاً سياحياً متكاملًا يجمع بين الغابات والمسطحات المائية والمزارع والمناطق الطبيعية، الأمر الذي يمكن أن يزيد من جاذبية المنطقة للزوار ويدعم النشاط الاقتصادي المحلي (وزارة السياحة والآثار الأردنية، 2024).

كما أن وجود سد الملك طلال بالقرب من المناطق الطبيعية والريفية في محافظة جرش يوفر فرصة لتطوير أنماط من السياحة القائمة على الطبيعة، شريطة مراعاة الاعتبارات البيئية ومتطلبات السلامة وتنظيم استخدام الموقع. ومن ثم، فإن دور البلدية يمكن أن يتمثل في تهيئة الخدمات والبنية التحتية المحيطة بالمواقع، والتنسيق مع الجهات المختصة، ودعم المبادرات المحلية التي تستثمر هذه المقومات بطريقة

مسؤولة ومستدامة، دون الإخلال بالوظائف الأساسية للمواقع الطبيعية والمائية (وزارة المياه والري الأردنية، 2023).

ومن الجوانب المهمة كذلك أن البلدية تستطيع الإسهام في الترويج السياحي لمنطقة برما الجديدة بالتعاون مع وزارة السياحة والآثار ووزارة الإدارة المحلية والجمعية الملكية لحماية الطبيعة والقطاع الخاص والمجتمع المحلي، وذلك من خلال إعداد مواد تعريفية بالمواقع السياحية، والتعريف بمحمية دبين وسد الملك طلال، ودعم إدراج المنطقة ضمن البرامج والمسارات السياحية، والاستفادة من المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي في التعريف بالمقومات السياحية. ويعد الترويج السياحي المنظم من العناصر المهمة في زيادة الوعي بالوجهات السياحية المحلية وتحفيز الطلب عليها، ولا سيما في المناطق التي تمتلك مقومات طبيعية لكنها تحتاج إلى مزيد من التعريف والتسويق (وزارة السياحة والآثار الأردنية، 2024).

وتتمثل إحدى أهم مسؤوليات البلدية في تحقيق التوازن بين التنمية السياحية والمحافظة على البيئة، ولا سيما أن محمية دبين تمثل نظامًا بيئيًا ذا قيمة طبيعية عالية، الأمر الذي يجعل أي توسع في النشاط السياحي بحاجة إلى تخطيط وتنظيم يراعي القدرة الاستيعابية للموقع ويحافظ على الموارد الطبيعية. ولذلك ينبغي أن يقوم تطوير السياحة في المنطقة على مبادئ السياحة المستدامة، من خلال تنظيم حركة الزوار، والمحافظة على النظافة، والحد من الممارسات التي تؤثر في البيئة، ورفع مستوى الوعي البيئي لدى السكان والزوار، وتعزيز المشاركة المجتمعية في حماية الموارد الطبيعية (وزارة البيئة الأردنية، 2024؛ الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، 2024).

كما يمكن لبلدية برما الجديدة أن تؤدي دورًا في تحفيز الاستثمار السياحي المحلي من خلال تحديد الفرص الاستثمارية الممكنة وتشجيع القطاع الخاص والمستثمرين المحليين على إقامة مشروعات تتناسب مع طبيعة المنطقة وخصوصيتها البيئية، مثل بيوت الضيافة والمطاعم الريفية والمشروعات الزراعية السياحية ومراكز

الخدمات السياحية والأنشطة الترفيهية المنظمة. ويسهم هذا التوجه في تعزيز القيمة الاقتصادية للمقومات الطبيعية، وتحويل السياحة إلى نشاط إنتاجي يوفر فرص العمل والدخل للسكان، مع ضرورة إخضاع المشروعات السياحية للضوابط التخطيطية والبيئية المعمول بها (وزارة الإدارة المحلية الأردنية، 2023؛ وزارة السياحة والآثار الأردنية، 2024).

ويعد التنسيق المؤسسي من المتطلبات الأساسية لتعزيز الدور السياحي لبلدية برما الجديدة؛ إذ إن التنمية السياحية لا يمكن أن تتحقق من خلال البلدية منفردة، وإنما تتطلب تكامل الجهود بين البلدية ووزارة السياحة والآثار ووزارة الإدارة المحلية ووزارة البيئة والجمعية الملكية لحماية الطبيعة والقطاع الخاص والمجتمع المحلي. ويسهم هذا التنسيق في توحيد الجهود وتجنب الازدواجية في المشروعات، وتحديد الأدوار والمسؤوليات، وتوجيه الموارد المتاحة نحو المشروعات الأكثر قدرة على تحقيق التنمية المحلية المستدامة (وزارة الإدارة المحلية الأردنية، 2023).

وبناءً على ذلك، فإن الدور التنموي لبلدية برما الجديدة في المجال السياحي لا ينبغي أن يقتصر على تقديم الخدمات البلدية التقليدية، وإنما يمكن أن يمتد إلى التخطيط السياحي المحلي، وتطوير البنية التحتية والخدمات، وحماية الموارد الطبيعية، ودعم الاستثمار السياحي، وتمكين المجتمع المحلي، والترويج للمقومات السياحية، وتعزيز الشراكة والتنسيق بين مختلف الجهات ذات العلاقة. ويكتسب هذا الدور أهمية خاصة في ظل ما تتمتع به المنطقة من مقومات طبيعية، وفي مقدمتها محمية غابات دبين وسد الملك طلال والمناطق الحرجية والزراعية، والتي يمكن أن تشكل بمجملها قاعدة مناسبة لبناء منتج سياحي محلي متكامل (وزارة السياحة والآثار الأردنية، 2024؛ وزارة الإدارة المحلية الأردنية، 2023).

وعليه، يمكن القول إن محمية غابات دبين تمثل أحد المحاور الرئيسية التي يمكن أن ينطلق منها أي تصور مستقبلي لتعزيز الدور السياحي لبلدية برما الجديدة، مع ضرورة ربطها ببقية المقومات السياحية والطبيعية

في المنطقة، وفي مقدمتها سد الملك طلال والمناطق الحرجية والزراعية والمسارات السياحية. فالتكامل بين هذه العناصر، إلى جانب إشراك المجتمع المحلي وتطوير الخدمات والبنية التحتية والترويج للمنطقة، يمكن أن يسهم في بناء وجهة سياحية محلية أكثر تكاملاً واستدامة، ويوفر فرصاً جديدة للتشغيل والاستثمار وتحسين دخل السكان، مع المحافظة في الوقت ذاته على الموارد الطبيعية التي تمثل الأساس الحقيقي للجاذبية السياحية في المنطقة.

أهداف التنمية السياحية

- 1- تهدف التنمية السياحية إلى زيادة إيرادات البلديات وتحقيق التنمية المحلية من خلال إيجاد فرص عمل جديدة وزيادة مستوى الدخل حيث أصبح عدد العاملين في القطاع السياحي بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- 2- تهدف إلى حماية وإشباع الرغبات الاجتماعية للأفراد وتوفير التسهيلات الترفيهية والاستجمام للسكان المحليين و نشر الثقافات وزيادة التواصل .
- 3- تهدف التنمية السياحية إلى توفير خدمات البنى التحتية والمحافظة على البيئة (إبراهيم، وفاء زكي (2006) .

عناصر التنمية السياحية في البلديات

هناك العديد من العناصر التي تدعم التنمية السياحية نذكر منها:

- البنية التحتية والخدمات المناسبة.
- شبكة مواصلات جيدة.
- القوانين والتشريعات التي تسهل الاستثمار في المجال السياحي.

الآثار الاقتصادية للتنمية السياحية

تُعد التنمية السياحية من الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تسهم في تعزيز التنمية المحلية، ولا سيما في المناطق التي تمتلك مقومات طبيعية وبيئية مثل منطقة برما الجديدة، بما تتضمنه من محمية غابات دبين وسد الملك طلال والمناطق الحرجية والزراعية. ويمكن أن تترتب على تنشيط السياحة في المنطقة مجموعة من الآثار الاقتصادية، من أبرزها:

- زيادة الاستثمار المحلي: من خلال تشجيع إقامة المشروعات السياحية والخدمات المساندة، مثل المطاعم الريفية، وبيوت الضيافة، والمشروعات المرتبطة بالمنتجات الزراعية والحرفية المحلية.
- تعزيز الإيرادات البلدية: إذ يمكن أن يؤدي توسع النشاط السياحي وما يرتبط به من منشآت ومشروعات وخدمات إلى زيادة الإيرادات والرسوم المحلية، بما يعزز قدرة البلدية على تمويل بعض مشروعات التنمية والخدمات المحلية.
- توفير فرص العمل لأبناء المجتمع المحلي: من خلال إيجاد فرص مباشرة في المنشآت والخدمات السياحية، وفرص غير مباشرة في مجالات النقل، والتجارة، والصناعات الغذائية والحرفية والمنتجات الزراعية.
- الحد من البطالة: إذ يساهم نمو النشاط السياحي في توفير مصادر جديدة للدخل والعمل، خاصة للشباب وأبناء المناطق الريفية، ويحد من الحاجة إلى البحث عن فرص العمل خارج المنطقة.
- تنشيط المشروعات الصغيرة والمتوسطة: من خلال تشجيع السكان المحليين على الاستثمار في الأنشطة المرتبطة بالسياحة، الأمر الذي يساهم في تنويع مصادر الدخل وتعزيز النشاط الاقتصادي المحلي.
- زيادة الطلب على المنتجات المحلية: حيث يمكن للسياحة أن تفتح أسواقًا جديدة للمنتجات الزراعية والغذائية والحرفية التي ينتجها سكان المنطقة، بما يعزز استفادة المجتمع المحلي من الموارد السياحية.

• تحسين البنية التحتية والخدمات المحلية: إذ يؤدي تنشيط الحركة السياحية إلى زيادة الحاجة إلى تحسين الطرق والمرافق والخدمات العامة، وهو ما يمكن أن ينعكس بصورة إيجابية على السكان المحليين إلى جانب الزوار.

وبذلك، فإن التنمية السياحية في منطقة برما الجديدة يمكن أن تتجاوز كونها نشاطاً ترفيهياً إلى كونها أداة للتنمية الاقتصادية المحلية، من خلال استثمار المقومات الطبيعية والبيئية في المنطقة، وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي، وتحفيز الاستثمار، وخلق فرص العمل والدخل، مع ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية وضمان استدامتها.

منهج الدراسة

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، إذ يتيح هذا المنهج دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ووصف خصائصها وأبعادها، وتحليل جوانبها المختلفة بصورة تساعد على تكوين فهم واضح وشامل لموضوع الدراسة.

النتائج والتوصيات

النتائج

• أظهرت نتائج البحث أن منطقة برما الجديدة تمتلك ثراءً نسبياً في المقومات السياحية الطبيعية والتاريخية والثقافية، إلا أن هذه المقومات لا تزال بكرةً وغير مستغلة بالشكل الذي يتناسب مع قيمتها. يفتقر الموقع إلى التغليف التسويقي، وتفتقر المواقع الأثرية والطبيعية إلى مسارات مخصصة للزوار أو مرافق خدمية أساسية، مما يجعلها مجرد أماكن عابرة ولا تشكل منتجاً سياحياً متكاملًا قادرًا على جذب الزوار للمبيت أو الإنفاق، وهو ما يمثل هدرًا للفرص التنموية المتاحة.

- توصل البحث إلى أن بلدية برما الجديدة تقتقر إلى وجود مخطط استراتيجي واضح ومحدد للتنمية السياحية، حيث تدار الملفات السياحية بشكل ارتجالي وردود أفعال. لا توجد دراسات جدوى مسبلة للمشاريع السياحية المقترحة، ولا توجد رؤية طويلة المدى لتطوير البنية التحتية السياحية، مما يؤدي إلى تشتت الجهود وضعف التأثير، ويجعل البلدية غير قادرة على توجيه دفعة التنمية أو جذب المستثمرين الجادين الذين يبحثون عن بيئة مؤسسية مستقرة وواضحة المعالم.
- كشفت النتائج عن أن الميزانيات المخصصة للبلدية لا تتضمن بنوداً كافية أو مستقلة لدعم المشاريع التنموية السياحية، مما يقيد قدرتها على تنفيذ مشاريع البنية التحتية. بالتوازي مع ذلك، يعاني الهيكل الإداري للبلدية من غياب الكوادر البشرية المتخصصة في مجالات التخطيط السياحي، والتسويق، وإدارة الفعاليات، حيث تعتمد البلدية على كوادر إدارية عامة تقتقر إلى المهارات الفنية اللازمة للتعامل مع تعقيدات الصناعة السياحية وتحدياتها.
- بينت النتائج أن هناك قصوراً واضحاً في البنية التحتية اللازمة لدعم النشاط السياحي في برما الجديدة، حيث تعاني الطرق الرابطة بين المواقع السياحية من سوء الحالة، وتغيب اللوحات الإرشادية السياحية، وتفتقر المنطقة إلى مرافق عامة نموذجية مثل دورات المياه العامة، ومواقف السيارات المنظمة، ومراكز المعلومات، وشبكات الاتصالات والإنترنت القوية في المواقع النائية. هذا التدني في المرافق ينعكس سلباً على تجربة الزائر ويقلل من احتمالية عودته أو توصيته للآخرين بزيارة المنطقة.
- أظهرت الدراسة أن المجتمع المحلي في برما الجديدة لا يزال ينظر إلى السياحة بنوع من اللامبالاة أو عدم الفهم الكامل لمردودها الاقتصادي والاجتماعي. لا توجد مبادرات مجتمعية فاعلة أو مشاريع صغيرة يديرها أبناء المنطقة لتقديم خدمات سياحية، كما أن الوعي بأهمية الحفاظ على المواقع التراثية

والطبيعية كمنتج اقتصادي لا يزال محدوداً. هذا الغياب للمشاركة المجتمعية يحرم القطاع السياحي من العنصر الأهم وهو "الضيافة المحلية" التي تمثل جوهر التجربة السياحية الناجحة.

التوصيات

- توصي الدراسة بلدية برما الجديدة بضرورة تشكيل لجنة متخصصة تضم خبراء محليين وممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص، لإعداد مخطط توجيهي شامل للسياحة. يجب أن يحدد هذا المخطط الرؤية والأهداف القابلة للقياس، ويصنف المواقع السياحية حسب أولويتها، ويضع جدولاً زمنياً لتنفيذ المشاريع. كما يجب أن يتضمن المخطط آليات واضحة للمتابعة والتقييم الدوري، لضمان مرونة الخطة وقدرتها على التكيف مع المتغيرات، وأن يتم اعتماده رسمياً كوثيقة ملزمة لتوجيه كافة قرارات البلدية المستقبلية.

- للتغلب على شح الموارد المالية، يجب على البلدية التوجه بقوة نحو تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص. يُنصح بأن تقوم البلدية بتخصيص أراضٍ أو مباني مهجورة لاستثمارها في مشاريع سياحية (مثل الفنادق البيئية، المطاعم التراثية، المراكز الترفيهية) بنظام التأجير طويل الأمد أو البناء والتشغيل ونقل الملكية. بالإضافة إلى ذلك، يجب على البلدية التنسيق مع الجهات الحكومية العليا لتوفير حزمة من الحوافز للمستثمرين المحليين، مثل الإعفاءات الضريبية المؤقتة، وتسهيل إجراءات التراخيص عبر نافذة خدمية موحدة (الشباك الواحد) لتقليل البيروقراطية.

- تؤكد التوصيات على الحاجة الملحة لتوجيه جزء من الموازنة البلدية ومشاريع التنمية المحلية لتحسين البنية التحتية السياحية. يجب على البلدية البدء بتأهيل الطرق المؤدية للمواقع السياحية، وتركيب لوحات إرشادية سياحية واضحة ومعاييرها الدولية، وإنشاء دورات مياه عامة نظيفة ومواقف منظمة للسيارات والحافلات. كما يجب العمل على توفير نقاط واي فاي مجانية في الميادين العامة والمواقع السياحية،

وإنشاء "مركز زوار" في مدخل المدينة أو في ساحتها الرئيسية يوفر الخرائط والمعلومات والهدايا التذكارية المحلية.

- في ظل محدودية الميزانيات المخصصة للإعلان التقليدي، يجب على البلدية تبني التسويق الرقمي كخيار استراتيجي. يُنصح بإنشاء صفحة رسمية وموقع إلكتروني وتطبيقات ذكية مخصصة للسياحة في برما الجديدة، تتضمن جولات افتراضية، ومعلومات عن الفعاليات، وحجز الخدمات. كما يجب التعاون مع "صناع المحتوى" ومؤثري وسائل التواصل الاجتماعي المحليين والإقليميين لتنظيم زيارات تعريفية للمواقع السياحية، وإنتاج محتوى مرئي جذاب (فيديوهات، صور بانورامية) ينشر على نطاق واسع لخلق صورة ذهنية إيجابية وجاذبة للمنطقة.
- لا يمكن للتنمية السياحية أن تنجح دون مشاركة المجتمع، لذا توصي الدراسة بضرورة إطلاق البلدية لبرامج توعوية وتدريبية موجهة لأهالي برما الجديدة. يجب تنظيم دورات تدريبية في مهارات الضيافة، وإدارة المشاريع الصغيرة، والتسويق للمنتجات الحرفية والمحلية. كما يُنصح بدعم إنشاء "سوق حرفي تراثي" دائم أو موسمي يديره أبناء المنطقة لعرض وبيع منتجاتهم، وتشجيع الشباب على فتح مشاريع الإيواء الريفي والمطاعم الشعبية، مع توفير التوجيه الفني لهم، لضمان أن تكون السياحة مصدر دخل مباشر للمجتمع المحلي وتعزز من شعورهم بالانتماء والفخر.

المصادر والمراجع

1. أبو عيانة، محمد. (2020). *اللامركزية الإدارية والتنمية المحلية: دراسة تحليلية في ضوء التجارب العربية*. القاهرة: دار الفكر العربي.
2. البستاني، فؤاد. (2019). دور البلديات في تعزيز السياحة المستدامة: دراسة حالة الإدارات المحلية. *مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية*، 15*(2)، 45-68.

3. الجبوري، أحمد، والسمرائي، ليلي. (2021). فاعلية الإدارة المحلية في تطوير البنية التحتية السياحية في المدن العراقية. *مجلة الدراسات السياحية والتراثية، 8*(1)، 112-135.
4. حسن، محمود. (2018). *التسويق السياحي للمدن والوجهات المحلية: استراتيجيات وأدوات*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
5. الخطيب، سالم. (2022). الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المشاريع السياحية البلدية: الفرص والتحديات. *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 10*(3)، 201-225.
6. الداود، طارق. (2020). *الحوكمة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
7. الزعبي، محمد. (2019). السياحة المجتمعية وتمكين السكان المحليين: مقارنة نظرية وتطبيقية. *مجلة السياحة والفندقة، 12*(4)، 77-95.
8. السالم، عبد الله. (2021). التخطيط الاستراتيجي للتنمية السياحية على مستوى المحافظات والبلديات. *مجلة الإدارة العامة والتنمية، 14*(2)، 55-78.
9. عبد الرحمن، يوسف. (2023). *إدارة الوجهات السياحية المحلية: من التخطيط إلى التسويق الرقمي*. دبي: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية.
10. القاسم، هشام، والنوري، سارة. (2020). معوقات التنمية السياحية في المناطق ذات المقومات الطبيعية: دراسة ميدانية. *مجلة البحوث الجغرافية والسياحية، 7*(2)، 150-172.